ورشة (مصادر التمويل لقطاع الإسكان) تقدم توصياتها

وزير الأشغال يدعو إلى إيجاد إستراتيجية شاملة وسياسات متكاملة لإدارة القطاع السكني

هناء غانم

توصيات عديدة خرجت بها ورشة العمل التخصصية التي أقامتها وزارة الأشغال العامة والإسكان بعنوان مصادر التمويل لقطاع الإسكان في سورية والتي تحدث فيها وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف عن قطاع الإسكان باعتباره أحد أكثر القطاعات شمولية، داعياً إلى ضرورة وجود إستراتيجية شاملة وسياسات متكاملة لإدارة هذا القطاع.

وأضاف الوزير إن المنتج السكني هو نتاج لتعاون العديد من الجهات وهو محصلة لمجموعة الأعمال المتتالية أو المتزامنة والمتكاملة مع بعضها بعضاً لتقديم هذا المنتج بأفضل صورة له، وهذا هو الدور الذي رسمه السيد الرئيس بشار الأسد لجميع المؤسسات المركزية عندما أكد في مناسبات عدة أن جزءاً مهماً جداً من دور هذه المؤسسات هو التفرغ بشكل كبير للسياسات الشاملة والإستراتيجيات على اعتبار أن المحليات تقوم بالأعمال المحلية.

ولفت الوزير عبد اللطيف إلى أن وزارة الأشغال العامة والإسكان ومنذ ٢٠١٩ اعتبرت أن هذا القطاع هو مجموعة من المكونات المنسجمة التي تلبي بالنهاية حاجة المواطنين للسكن، وأوضح الوزير أن هدف هذه الورشة التي يشارك فيها الاختصاصيون والخبراء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص هو خلق نقاش حقيقي وعصف ذهني ليستفيد الجميع من فكر الحاضرين لنتمكن من وضع أسس للمرحلة القادمة من ناحية مصادر التمويل لقطاع الإسكان.

وأكدت مصادر في الوزارة لـ«الوطن» أن هناك عدة توصيات هدفها السير باتجاه رسم الطريق نحو برامج تنفيذية واقعية ملموسة لتتحقق الفاعلية والفائدة لقطاع الإسكان تتمثل بداية بضرورة إعادة النظر في قيمة رأس مال شركات التمويل العقاري وإعادة النظر بالضوابط الحالية للتسهيلات الائتمانية لجهة رفع سقف الإقراض العقاري تحديداً لتلبية احتياجات المتعاملين والتوافق ما أمكن مع أسعار العقارات، إضافة إلى دراسة إمكانية إلزام المصارف الخاصة بتخصيص جزء من المحفظة للقروض السكنية.

كذلك تقليص الفجوة بين الدخول وسعر العقارات من خلال رفع مستويات الدخل من جهة والعمل على ضبط أسعار العقارات من جهة أخرى، وتشكيل لجنة لدراسة وتحليل الأرقام والإحصائيات المقدمة من مصرف سورية المركزي، والأهم إحداث صناديق عقارية استثمارية مساهمة عامة تقوم بمنح التمويل العقاري ويكون لها بعد اجتماعي وتقدم التمويل لذوي الدخل المحدود وفق ضوابط ومحددات تضعها الجهات المعنية، كذلك التوجه نحو التنوع في القروض، والقيام بسير الفرص الاستثمارية الممكن التشارك فيها مع القطاع الخاص (مدن سكنية – مناطق تطوير عقاري- معامل إنشائية) تتوافر في سورية مناطق عديدة لإقامة مناطق التطوير العقاري ولأغراض مختلفة جزء منها سيطرح كفرص استثمارية مغرية مدعوم بحوافز وتسهيلات خاصة ضمن الخريطة الاستثمارية الجديدة ٢٠٢٢ بحيث يمكن للمطورين العقاريين دراستها والتقدم لإقامتها من خلال إجراءات مبسطة في هيئة الاستثمار السورية.

ومن التوصيات أيضاً تشجيع القطاع الخاص للتقدم بعروض تلقائية حول مقترحاته للتشاركية في قطاع الإسكان سواء لوزارة الأشغال العامة والإسكان أم للجهات التابعة لها وذلك بما يسهم في توسيع نطاق المشاركة في عملية اقتراح أفكار استثمارية للتشاركية بالقطاع بالاستفادة من الفرص الواردة في الاتجاهين العام والخاص.

ومن الجدير ذكره أن هذه النتائج جاءت بعد ما تمت مناقشة العديد من العروض والطروحات والأفكار قدمها المختصون والخبراء من الجهات المشاركة بورشة العمل.

> مصدر في الوزارة لـ«الوطن»: إعادة النظر في قيمة رأس مال شركات التمويل العقاري وتقليص الفجوة بين الدخول وأسعار العقارات

ما الذي تحققه مجالس رجال الأعمال المشتركة؟

الأيتوني: ما تقوم به المجالس هو من واجبات سفاراتنا في الخارج

طلال ماضي

تعمل مجالس رجال الأعمال على إيجاد قنوات اتصال قوية بين الأجهزة المعنية في البلدين ومد جسور التعاون والتعارف بين أعضاء المجالس ورجال الأعمال المحليين في غرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية، وبعض الأجهزة الحكومية والدوائر المحلية المعنية بالشؤون الاقتصادية، لكن هل تخطت مجالس الأعمال فكرة كونها مجالس «علاقات عامة»، وهل نجحت هذه التجربة خلال السنوات الماضية، وهل هذه المجالس قادرة على إيجاد الثغرة المناسبة في جدار العقوبات الاقتصادية على سورية، وهل يمكن البناء على كل ذلك من أجل التوسع في الشراكات الاقتصادية والتجارية؟

الدكتورة مروى الأيتوني رئيسة سيدات الأعمال الصناعيات في الجانب السوري في مجلس الأعمال السوري الروسي بينت في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الخطوات التي يجب على مجالس رجال الأعمال القيام بها هي الخطوات التي يجب أن تقوم بها سفاراتنا في الخارج، والقيام بمهمة التسويق التجاري والسياحي والثقافي لسورية.

وبينت الأيتوني أن عمل المجالس يحتاج إلى تذليل بعض العقبات، ووضع بعض البنود، وما نركز عليه حالياً هو التبادل الاقتصادي ضمن إمكانياتنا، ونعمل على تفهم مطالب الدول وحاجاتهم حتى نقوم بتصنيع ما ترغب فيه الأسواق الروسية، ونسعى للتعريف بالمنتجات السورية خارج سورية، ونقدم صناعتنا الوطنية ونعرف بها داخلياً وخارجياً.

وأكدت الأيتوني أن المعامل السورية جاهزة لتلبية طلبات الأسواق الخارجية، لكن المعاناة الأساسية تتركز في ارتفاع كلف التشغيل، من ارتفاع تكاليف الطاقة وتكاليف الإنتاج والمالية والجمارك والمصاريف النثرية الأخرى والكهرباء وعدم القدرة على المنافسة.

بدوره كشف رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي أن المجلس يجري اتصالات بين رجال أعمال في كل من سورية وأرمينيا، تحضيراً لعقد ملتقى اقتصادي بين رجال أعمال البلدين في العاصمة الأرمينية يريفان مطلع تشرين الأول المقبل.

وأوضح زكي، في تصريح لـ«الوطن»، أنه يأمل بأن يشكل الملتقى الذي ينعقد وجها لوجه بين رجال أعمال البلدين، انطلاقة قوية لتمتين العلاقات الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الأرمينية والاستثمار في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية داخل سورية، وخصوصاً في الساحل السوري، والتي روج لها المجلس خلال زيارتي الأخيرة إلى يريفان.

وجدد زكي تأكيده للدور الذي يطمح مجلس الأعمال «السوري- الأرميني» إلى تحقيقه كصلة وصل في تطوير التعاون الاقتصادي مع جمهورية أرمينيا مستقبلاً لإيجاد كوة في جدار العقوبات الاقتصادية الخارجية الظالمة المفروضة على الشعب السوري، وللالتفاف على التداعيات الاقتصادية التي فرضتها الحرب الأوكرانية بما يعود بالنفع على الاقتصاد السوري.

وأشار زكي إلى الدور اللافت للسفيرة السورية الجديدة في يريفان الدكتورة نورا أريسيان والتعاون الذي تقدمه لإنجاح ملتقى رجال الأعمال، وتمتين العلاقات السورية الأرمينية في كل المجالات وفي مقدمتها الاقتصادية التي تتراجح أشواطاً عن نظيرتها الاجتماعية المميزة بين البلدين الصديقين.

وبين زكي أن المجلس، قطع شوطاً مهماً لإقامة معرض دائم على مدار السنة وبمساحة ٥٠٠ متر مربع، للمنتجات السورية في يريفان، وتمكن من إتمام الإجراءات والحصول على الموافقات الرسمية ذات الصلة، لكن ظروف الحرب في سورية وفي أرمينيا مع أذربيجان حالت دون وضع المعرض حيز التنفيذ، وفرضت تأخيره إلى حين توافر الظروف المناسبة.

في ختام مؤتمر تكنولوجيا الإسمنت

وزير الصناعة: صناعة مهمة وإستراتيجية في مرحلة إعادة الإعمار

مشاركون: حوافز أكثر لتشجيع القطاع الخاص على الدخول في صناعة الإسمنت

الوطن

أكد وزير الصناعة زياد صباغ في ختام المؤتمر الرابع لتكنولوجيا الإسمنت على أهمية مناقشة تطور صناعة الاسمنت العلمية آملاً أن تكون مخرجات المؤتمر علمياً وفنياً وتقنياً قابلة للتطبيق على أرض الواقع لتطوير صناعة الإسمنت في المستقبل للقطاعين العام والخاص هذه الصناعة المهمة والإستراتيجية خاصة في سورية في مرحلة إعادة الإعمار.

وأشار صباغ إلى ما تضمنه المؤتمر من معلومات قيمة وورقات عمل جيدة ومفيدة تشجع على استخدام تكنولوجيا رقمية في تطوير صناعة الإسمنت وتوفر هدر الأموال، لافتاً إلى الحضور النوعي لشركات الإسمنت المحلية والعربية ومشاركات الدول الصديقة ما يبشر بتطور صناعة الاسمنت محلياً وعربياً لما يحتويه من زخم علمي وتقني لتطوير هذه الصناعة والتوسع بمجالاتها للوصول إلى منتج بمواصفات وجودة ممتازة تخدم كل القطاعات على المستويين العام والخاص.

وأجمع المشاركون في ختام المؤتمر على ضرورة تطوير صناعة الإسمنت عبر رفدها بالتقنيات الحديثة وباستثمارات أوسع بالكوادر اللازمة لتنميتها بما يسهم في تلبية احتياجات مرحلة إعادة الإعمار.

ودعا المشاركون إلى تجميع الخبرات لنقل المعرفة إلى الأجيال القادمة، وتعزيز التكامل بين قطاعي الإسمنت العام والخاص، وإيجاد حوافز أكثر لتشجيع القطاع الخاص على الدخول إلى قطاع صناعة الإسمنت ووضع محددات واضحة للاستثمار في معامل الإسمنت، والاستعانة بالجامعات ومراكز البحث لإيجاد حلول علمية وتقنية للمشاكل التي تواجه قطاع الإسمنت ووضع محددات واضحة لمواصفات الإسمنت المخزن أو المنتج وتشجيع الاستثمار بمادة البوزلان لإنتاج الإسمنت أو مواد البناء، وإعادة إحداث مراكز تدريب وتأهيل كوادر متخصصة في صناعة الإسمنت وإحداث قاعدة معلومات عن هذه الصناعة.

هيئة البحث العلمي أبدت استعدادها للتعاون مع الجهات المتخصصة بصناعة الإسمنت والصناعات الأخرى وخاصة مع وزارة الصناعة والدعوة لتعزيز التعاون مع الهيئة في هذا المجال لتطوير صناعة الإسمنت من خلال التشبيك والربط مابين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية للاستفادة من الأبحاث العلمية وتطبيقها على أرض الواقع.

اقتصاد الظل وأصحابه.. الحكاية السورية الجديدة

د. سيروب: تجاوز حجمه ١٠٠ بالمئة وغض الطرف عنه اعتراف رسمي بعجز الحكومة عن ضبط النشاط الاقتصادي

د. محمد: ليس سيئاً بالضرورة ولكنه يحرم الخزينة العامة من تريليونات الليرات سنوياً

جلنار العلي

منذ سنوات قليلة، صار في سورية نوع جديد من الحكايات، حكايات صارت هي الأكثر تداولاً بين الناس، والأكثر رغبةً في سماعها، عن عشرات المليارات من الليرات، عن المشاريع الضخمة لهذا أو ذاك، والمبالغ الخرافية التي تنفق هنا وهناك.

كل ما سبق، بالتأكيد مصدره أعمال معينة تدر كل هذه المبالغ، لكن في الوقت ذاته لا نرى أي انعكاس لها على الوضع الاقتصادي والمعيشي العام، باستثناء العاملين فيها، ما أثار الكثير من التساؤلات بين الناس، ليأتيهم الجواب الذي بات معروفاً عند الجميع: إنه اقتصاد الظل.

> بعض أنشطة اقتصاد الظل مؤذية للاقتصاد والمجتمع

لغايات ضريبية

بدايةً وحول حجم هذه الأنشطة التي تندرج تحت ما يسمى باقتصاد الظل، توضح الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب في تصريح لـ«الوطن» أنه لا توجد دراسات حول ذلك، وحتى بالنسبة للتقديرات فإن هامش الخطأ فيها كبير لعدة أسباب، أولها عدم دقة الرقم الإحصائي للبيانات الرسمية المعلنة، وعدم توافر العديد من الأرقام الإحصائية التي تخدم التقدير، إضافةً إلى صعوبات التقدير الناتجة عن تشابك وتداخل أنشطة القطاع الرسمي مع غير الرسمي، موضحة أن معظم من يعمل في القطاع الرسمي يعمل أيضاً في اقتصاد الظل من أجل تحسين الدخل، كذلك فإن معظم قطاعات الأعمال الرسمية لديها قسم كبير من أنشطتها غير مصرّح بها وتدخل ضمن اقتصاد الظل وذلك لغايات ضريبية، مضيفة: «حتى إن عاملها المسجلين في التأمينات الاجتماعية، فإن الجزء الأكبر من راتبهم غير المقيّد في السجلات الرسمية يندرج تحت اقتصاد الظل أيضاً».

وأكملت: «لذلك يوجد العديد من التقديرات المبنية على المشاهدة وليس على أساس علمي، تتفق معظمها رغم اختلافها على أن اقتصاد الظل في سورية في حالة تورّم مزمن ومستمر، وأن القوة العاملة التي تغذيه هي شريحة الشباب، وذلك يعود إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت ٦٠ بالمئة لدى هذه الفئة، وإذا ما أجرينا مقارنةً بين وسطي دخل الفرد ووسطي الإنفاق يمكن القول إن حجم اقتصاد الظل يتجاوز ١٠٠ بالمئة».

الاجراءات المعقّدة سببه أيضاً

وترى سيروب أن أسباب انتشار اقتصاد الظل في سورية كثيرة ولا يمكن حصرها، لكن يمكن ترتيبها وفق الأكثر مساهمة في خلق هذا النشاط المخفي، أهمها الإجراءات المعقدة وغير الواضحة، والتهرب من الواجبات المالية أي ضريبة الدخل، إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل مقارنة مع مستوى المعيشة، مشيرة إلى أنه على الرغم من مساهمة اقتصاد الظل في توفير فرص عمل وتحسين مستوى الدخل وحفاظ بعض الأسر على وضعها فوق خط الفقر، وتوفير بعض السلع والخدمات في السوق، غير أنه يبقى حالة غير صحية للاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل، حيث إن جميع العاملين فيه يعملون في بيئة عمل لا تتمتع بشروط السلامة الصحيّة والمهنيّة ويفتقدون حقوقهم في الضمان الصحي والتأمينات الاجتماعية.

سبب رئيسي لظهور أمراء الحرب

أما على المستوى الكلي، فتعتبر سيروب أن انتشار هذا القطاع يعني مزيداً من العجز في الموارد العامة للدولة، وهذا ينعكس لاحقاً على جودة الخدمات العامة المقدمة وعلى حسن رسم السياسات، مبيّنة أن لاقتصاد الظل نوعاً آخر ذا طبيعة إجرامية مؤذية للاقتصاد والمجتمع – مهما أمّن فرص عمل وحسّن من مستوى الدخول – وتزدهر هذه الأنشطة في دول النزاعات والحروب – وهو حال سورية – مثل تجارة السلاح والآثار والتجارة بالأعضاء البشرية والمضاربة على العملة وغيرها، والتي تعتبر من أكثر الأنشطة المدرّة للأرباح، بل كانت السبب الرئيسي لبروز أمراء الحرب، يضاف إليهم تجار الأزمات الذين احتكروا بعض السلع وتاجروا بها (مثل تجار المواد الغذائية)، متابعة: ولا يمكن إغفال دور العقوبات الدولية التي ساهمت في خلق طبقة من الأثرياء الجدد «من دون تاريخ تجاري» عملوا كوسطاء وسماسرة لتأمين بعض السلع الأساسية وللالتفاف على العقوبات.

وأكدت الدكتورة سيروب أن اقتصاد الظل ليس بالظاهرة الجديدة في سورية، فهو موجود منذ عقود كنتيجة لسلبيات نموذج التنمية المتبع حينها واليوم أيضاً، إذ كان يتم التركيز على بعض المحافظات ومراكز المدن على حيّ تُهمَل الأرياف، إضافة إلى مرحلة التحول والانتقال القسري إلى اقتصاد السوق من دون تهيئة أرضية مناسبة له.

غض الطرف أم التصريح عنها؟

ومن ناحية أخرى، ترى سيروب أن واجب الحكومات أن تعمل على ضمان إدماج جميع أنشطة اقتصاد الظل المشروعة قانوناً ضمن الحسابات الرسمية، باعتبار أن العامل المشترك لانتشار هذه الأنشطة هو ضعف الخدمات الحكومية وتردي جودتها مقارنة بالالتزامات المالية الناتجة عن كشف النشاط الاقتصادي، وعدم وجود محفزات حقيقية للإفصاح والكشف عن حقيقة حجم النشاط الاقتصادي المخفي، ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تشرعن الحكومات انتشار هذه الأنشطة بذريعة الحرب وتحسين مستوى المعيشة «لمن يستطع تأمين فرصة له في هذا القطاع»، لأن سياسة غضّ الطرف تحت ذرائع مختلفة ليست إلا اعترافاً رسمياً بعدم قدرة الحكومة على ضبط النشاط الاقتصادي وتهرب الحكومة من واجباتها تجاه المواطنين.

وتابعت: «وطبعاً لا يعني ذلك إيقاف هذه الأنشطة، بل ضبطها وطرح آليات وأدوات يمكن من خلالها حصرها وإدماجها ضمن دورة الاقتصاد الرسمية، من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها التصريح عن الأنشطة الخفية المشروعة قانوناً ولكنها مخفية عن السجلات الحكومية وذلك لأغراض إحصائية فقط، دون تحميلها أي تكلفة ناتجة عن التسجيل والترخيص، وألا يستعمل هذا التصريح لاحقاً لأي غرض كان سواء مالياً أو غيره وذلك لفترة زمنية محددة، ثم تُعامل هذه الأنشطة معاملة الأنشطة النظامية المصرّح عنها».

عقوبات صارمة

وأشارت سيروب إلى أنه يجب على الحكومة أيضاً أن تفرض عقوبات صارمة ورادعة، بحيث تكون نتيجة المفاضلة بين التصريح والإخفاء، هو التصريح بسبب ارتفاع التكلفة والمخاطر التي سيتحملها في حال عدم الكشف عن حقيقة حجم النشاط ومصدر الدخل، وذلك بالتوازي مع رقمنة التعاملات الاقتصادية، التي يمكنها أن تكشف عن العديد من الأنشطة المستورة التي لا يرغب أصحابها بالكشف عنها ولن يكشفوا عنها مهما حصلوا على حوافز.

وفيما يخص أنشطة اقتصاد الظل غير المشروعة قانوناً كالأنشطة الجرمية والتهرب الضريبي والتي لها أباطرتها، ترى سيروب أنه لا يمكن الحد منها دون نظام عقوبات صارم، ونظام قضائي نزيه ومستقل، لأن حجم المداخيل النقدية المتأتية منها أكبر بكثير من تكاليف العقوبات مما يبقيها على استعداد للمخاطرة في هذه الأعمال.

ليس سيئًا بالضرورة

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد يرى أن اقتصاد الظل ليس بالضرورة أن يكون سيئاً وإنما هو اقتصاد رديف للاقتصاد الرسمي، وخاصة أن البلدان النامية ومن ضمنها سورية يطغى فيها اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، الأنشطة، بل ضبطها وطرح آليات وأدوات يمكن من خلالها حصرها وإدماجها ضمن دورة الاقتصاد الرسمية، من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها التصريح عن الأنشطة الخفية المشروعة قانوناً ولكنها مخفية عن السجلات الحكومية وذلك لأغراض إحصائية فقط، دون تحميلها أي تكلفة ناتجة عن التسجيل والترخيص، وألا يستعمل هذا التصريح لاحقاً لأي غرض كان سواء مالياً أو غيره وذلك لفترة زمنية محددة، ثم تُعامل هذه الأنشطة معاملة الأنشطة النظامية المصرّح عنها».

عقوبات صارمة

وأشارت سيروب إلى أنه يجب على الحكومة أيضاً أن تفرض عقوبات صارمة ورادعة، بحيث تكون نتيجة المفاضلة بين التصريح والإخفاء، هو التصريح بسبب ارتفاع التكلفة والمخاطر التي سيتحملها في حال عدم الكشف عن حقيقة حجم النشاط ومصدر الدخل، وذلك بالتوازي مع رقمنة التعاملات الاقتصادية، التي يمكنها أن تكشف عن العديد من الأنشطة المستورة التي لا يرغب أصحابها بالكشف عنها ولن يكشفوا عنها مهما حصلوا على حوافز.

وفيما يخص أنشطة اقتصاد الظل غير المشروعة قانوناً كالأنشطة الجرمية والتهرب الضريبي والتي لها أباطرتها، ترى سيروب أنه لا يمكن الحد منها دون نظام عقوبات صارم، ونظام قضائي نزيه ومستقل، لأن حجم المداخيل النقدية المتأتية منها أكبر بكثير من تكاليف العقوبات مما يبقيها على استعداد للمخاطرة في هذه الأعمال.

ليس سيئًا بالضرورة

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد يرى أن اقتصاد الظل ليس بالضرورة أن يكون سيئاً وإنما هو اقتصاد رديف للاقتصاد الرسمي، وخاصة أن البلدان النامية ومن ضمنها سورية يطغى فيها اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، حيث إنه يرفد النتائج المحلي بأرقام إنتاج مهمة ويؤمن فرص عمل لا يمكن للاقتصاد الرسمي تأمينها، متابعاً: «ولو استندنا إلى الإحصائيات المتداولة التي تقول إن اقتصاد الظل يسيطر على ٦٠-٧٠ بالمئة من مجمل الاقتصاد الرسمي، فهذا يعني أننا نتحدث عن قطاعات كبيرة جداً تعمل ضمن إطار هذا الاقتصاد بمعزل عن الاقتصاد الرسمي».

أرقام تفصيلية

وبالمقابل يعتبر الدكتور محمد أن لهذا الاقتصاد عيوبه أيضاً فهو موجود بعشوائية مفرطة إذ إن بعض الأنشطة تنتشر بشكل كبير في قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، باعتبار أنه لا توجد رؤى حكومية معينة لتوزعها، فمن الممكن أن تكون أنشطة هذا الاقتصاد منتشرة بكثرة في القطاعات الخدمية والتجارية في الوقت الذي تعد القطاعات الصناعية والزراعية أهم للاقتصاد السوري في الوقت الحالي، متابعاً: «إضافة إلى ذلك إذا توقفنا عند الإحصائية التي ذكرناها سابقاً، وباعتبار أنه ستتم تغطية نفقات موازنة العام الحالي ٢٠٢٢ عن طريق الإيرادات العامة التي بلغت نحو ٩٢٠٠ مليار ليرة مقسمة إلى ٤٤٠٠ مليار ليرة كإيرادات جارية و ٤٨٠٠ مليار ليرة كإيرادات استثمارية وهي عبارة عن فوائض اقتصادية، وبالقياس في حال اعتبرنا أن ٤٠ بالمئة من الاقتصاد السوري (أي الرسمي) هو الذي يخلق هذه الإيرادات، فهذا يعني أن اقتصاد الظل يحرم الخزينة من إيرادات تقدر بـ١٣٨٠٠ مليار ليرة، أما في حال اقتصرنا في الحساب على الإيرادات الجارية فإن اقتصاد الظل يحرم الخزينة من ٦٦٠٠ مليار ليرة».

بيئة استثمارية غير فعالة

وبيّن محمد أن الأسباب لانتشار اقتصاد الظل في سورية بهذا الشكل الكبير متعددة، أولها البيئة الاستثمارية غير الواضحة والفعالة والسياسات الاستثمارية والقرارات الخاصة بها، التي لم يدركها الشارع بشكلها الصحيح ولم يتقبلها، معتبراً أن الجهات الحكومية قد تكون مقصرة في هذا الإطار، مضيفاً: وقد يأتي من يقول إن قانون الاستثمار الذي صدر في عام ١٩٩١ كان جيداً فلماذا لم تنضم هذه الاستثمارات في ظل الاقتصاد الرسمي؟ كذلك الأمر بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد الذي صدر في العام الماضي، والذي كان مريحاً لجميع المستثمرين، معيداً ذلك إلى الثقافة السائدة التي تأصلت بشكل كبير خلال فترة الحرب، فمن لديه مشروع ما أياً كان نوعه أو حجمه سيعتبر أن الانضواء تحت نطاق قانون الاستثمار يعني فرض ضرائب ورسوم لذلك فإن أغلبية أصحاب هذه المشاريع يحبون البقاء في الظل.

وفي سياق متصل، يرى محمد أنه لا يمكن تحديد ماهية الأنشطة التي تنضوي تحت مسمى اقتصاد الظل في سورية لعدم وجود إحصائيات رسمية، معتقداً أنها قد تكون في أغلبها تجارية وخدمية، إضافة إلى بعض المنشآت الصناعية الصغيرة جداً.